مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204

المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

الرواة المتهمون بالبدعة في موطأ الإمام مالك
دراسة استقرائية تحليلية
Narrators accused of heresy in the Muwatta of Imam Malik - Analytical prospective study

الأستاذ . عبد السلام محمد مخلوف إبراهيم
Rotwan603@gmail.com
جامعة السلطان زين العابدين – ماليزيا

تاريخ الإرسال: 2020–08–20 **تاريخ القبول:** 2021–06–01

الملخـــص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة منهج الإمام مالك في الرواية عن أهل البدع والأهواء، ودراسة حال الرواة الذين أخرج لهم في موطِئه واتهموا بالبدعة، مِنْ قبل علماء الجرح والتعديل، وبيان حالهم، ومروياتهم.**وتكمن إشكالية** الموضوع في أن الإمام مالك كان يُنقل عنه أنه لا يروى عن المبتدعة مطلقاً، ومع ذلك فقد وجِد في موطِئه رواة اتهموا بأنهم مبتدعة، وتأتي **أهمية الموضوع** أنه يبين منهج الإمام مالك في الرواية عن المبتدعة، والفرق، بين كلامه النظري والتطبيقي، وقد **سلك الباحث في دراسته** المنهج الاستقرائي في جمع الرواة المتهمين بالبدعة، ثم المنهج التحليلي؛ وذلك بتحرير القول في هؤلاء الرواة وبيان حالهم، ومروياتهم، **وتتلخص أهم نتائج هذه الورقة البحثية** أن لفظ البدعة والهوى عند الإمام مالك بمعنى واحد، والمراد بهما هم أهل البدع، وأن منهجه في المبتدعة أنه لا يروى عن المبتدع الذي يدعو لبدعته، وأن عدد الرواة الذين في موطِئه المتهمين بالبدعة خمسة عشر راوياً تسعة منهم من شيوخه، وستة من شيوخ شيوخه .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

الكلمات الافتتاحية: البدعة، الرواة، الإمام، المنهج.

Abstract:

This research aims to know the methodology of Imam Malik in the narration about the people of innovation and whims, and to study the state of the narrators for whom he was brought out in his footsteps and accused of heresy, by scholars of the wound and modification, and to explain their condition and their narrations. On the authority of the innovator at all, and yet he found in his footsteps narrators accused of being an innovator, and the importance of the topic stems from that it shows Imam Malik's approach to the novel about the innovator, and the difference between his theoretical and practical words. Analytical; This is by editing the saying about these narrators and explaining their status and their narrations. The most important results of this research paper are summarized by Imam Malik's term "innovation and desirability" in one sense, and what is meant by them are the people of innovation, and that his approach to innovators is not narrated from the innovator who calls for his innovation, and that the number of narrators who are Fifteen narrators are accused of heresy, nine of them from his sheikhs, and six of his sheikhs.

Keywords: innovation, narrators, imam, approach.

المقدمـــة

إن الحمد لله نحمدهُ، ونستعينهُ، ونستغفرهُ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مظل له، ومن يظلل فلا هادي له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله....

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

إن من أفضال ربنا علينا نحن المسلمين، أن قيض لنا من هذه الأمة من يحفظ السنة النبوية، من الصادقين الموثوقين من العلماء الربانين المؤيدين بالتأييد الرباني، الذين رزقهم الله من الحفظ والذكاء ما مكنهم به من حفظ السنة النبوية وتدوينها وجمعها.

فتركوا لنا إرثٍ ضخماً مِن المصنفات في مختلف أنواع العلوم التي تخدم سنة المصطفى – عليه السلام – وتناقله العلماء الثقات، حتى وصل الينا فجزاهم الله عنا خير الجزاء ورفعهم اعلى المراتب، يوم يرفع الذين أوتوا العلم درجات ....

وكان من الذين ندروا أنفسهم لخدمة السنة النبوية الإمام "أبوعبدالله مالك بن أنس" حيث صنف –رحمه الله– كتاباً جليل القدر، عظيم النفع، وغيره من الاحاديث بأعلى الأسانيد وأصحها.

وتلقت الأمة الإسلامية هذا الكتاب بالقبول كابراً عن كابر وذلك لأن الإمام مالكاً –رحمه الله– كان لا يروي إلا عن من عُرف بالعدالة والضبط والأمانة في دينه، لكن مع ذلك فقط وجد مِنْ الرواة الدين أخرج لهم الإمام مالك في الموطأ ممن أُتهِموا بالبدعة.

- ***مشكلة البحث:***

إن الله تعالى قد أكمل هذا الدين واتم نعمته على عباده المسلمين، ولهذا فقد حدرنا من الابتداع في الدين والاختراع فيه، وقد اتفقت عبارات العلماء على ذم البدع والأهواء والتحدير منها، ولكن هناك من بعض العلماء ممن نسب اليهم هذا المذهب نظرياً، قد وِجد فيه اسانيد مروياتهم ممن أُتهموا بالبدعة والهوى، ومنهم الإمام مالك – رحمه الله– فقد كان من اشد المنكرين على أهل البدع والأهواء .ومع ذلك وجد رواة أُتهموا بالبدعة في موطِئه فظهر إشكال في ذلك وهو هل الإمام مالك يرى التفريق بين

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

أهل البدع في الرواية؟ أم أن هؤلاءِ لم يكن يراهم مبتدعة؟ أم أنه يفرق بين صاحب الهوى والبدعة ؟

- **أسئلة البحث**:

1- ما مراد الإمام مالك بالبدعة والهوى؟

2- من هم الرواة المتهمون بالبدعة في الموطأ؟

3- ما منهج الإمام مالك في الرواية عن المتهمين بالبدعة والهوى في الموطأ؟

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى:

– بيان منهج الإمام مالك في الرواية عن المبتدعة، والفرق بين كلامه النظري والتطبيقي، وكيفية التعامل مع الأحاديث التي كان يرويها.

– معرفة منهج الإمام مالك في الرواة عن المبتدعة "أهل البدع والأهواء" ودراسة حال الرواة الدين أخرج لهم في موطِئه واتُّهموا بالبدعة من قبل علماء الجرح والتعديل.

- **أسباب اختيار الموضوع**:

1- مكانة الإمام مالك وكتابه الموطأ بين علماء المسلمين.

2- حصر الرواة الدين أخرج لهم الإمام مالك وأتهموا بالبدعة، وتسليط الضوء على عدد منهم.

- **منهج البحث**:

يتبع الباحث في هده الورقة البحثية في دراسته:

المنهج الاستقرائي في جمع الرواة المتهمين بالبدعة، ثم المنهج التحليلي، وذلك بتحرير القول في هؤلاءِ الرواة وبيان حالهم ومروياتهم.

- **حدود البحث**:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

هذا البحث محدود بالرواة الذين أخرج لهم الإمام مالك في موطِئه وأتُّهموا بالبدعة في مروياتهم سواء كانت مرفوعة أو موقوفة أو مرسلة وذلك بالرجوع للروايات التالية:

"محمد بن الحسن الشيباني، ويحيى بن يحيى الليثي، وأبي مصعب الزهري، والقعنبي، وسويد بن سعيد الحدثاني) مع زيادات ما أضافه الإمام الجوهري في "مسند الموطأ"، والداني في كتابه "الإيماء إلى أطراف الموطأ"، وقد بلغ عدد الرواة الذين وقف عليهم الباحث خمسة عشر راوياً، فاستخلصت خمسة من هؤلاء الرواة للورقة البحثية القصيرة، واستدركت على هذه الموسوعة راوياً ليس مذكوراً فيها، فقد أخذته من كتاب الكفاية للخطيب البغدادي، وقد تتبعتُ هؤلاء الرواة في كتاب التمهيد لابن عبد البر، ورجال الموطأ للحذاء، وإكمال تهذيب الكمال للمغلطاي وتقريب التهذيب لابن حجر، وغيرها من الكتب "

- **مصطلحات البحث**
- **البدعة و الهوى.**

البدعة لغةً: هي كل ما احدث من غير مثال سابق[1].

اصطلاحاً: ما احدث في الدين و لم يكن له أصل منه[2].

الهوى لغةً: الميل والحب[3].

اصطلاحاً: ميل النفس إلى خلاف مايقتضيه الشرع[4].

[1]– انظر: الرازي: **مختار الصحاح**، ط5، ص30

[2]– ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**، ط2، 781/2.

[3]– الخليل الفراهيدي، **العين**، د.ط، 105/4.

[4]– الجرجاني، **التعريفات**، ط1، ص297.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

- **المطلب الأول: البدعة والهوى، والعلاقة بينهما.**
- **تعريف البدعة.**

أولاً: لغةً.

اسمٌ مِن بَدع الشيء يَبدعُه بَدعاً، وابتدعهُ، وابتدع الأمر إذا ابتدأه وأحدثهُ، فهو مبتدَعٌ[1]، ومنه قوله تعالى:

﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قضى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (سورة البقرة، الآية: 117)، أي منشئهما على غير حذاء، فالبدعة في اللغة هي كل ما أحدث من غير مثال سابق.

ثانيا: اصطلاحاً.

البِدْعَةُ بالكَسْر في اصطلاح العلماء: الحَدَثُ فِي الدِّينِ بَعْدَ الإِكْمَالِ، أو ما استحدث بعد النبي "ص" من الأعمال، والأقوال، والأفعال[2]، وَمِنْهُ قوله ""ص": "إِيَّاكُمْ ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ "[3].

فالبدعة في عرف الشرع هي: كل ما أحدث في الدين من مسائل الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة، ونسب إليه، و لم يكن له أصل منه.

---

[1]– نظر: ابن سيده المرسى، **المحكم والمحيط الأعظم**، ط1، 33/2، والمطرّزي، **المغرب في ترتيب المعرب**، د.ط، ص 37.

[2]– ينظر: الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط8، 702/1.

[3]– أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، د. ط، 200/4، برقم: 4607. والترمذي، **سنن الترمذي**، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، د.ط، 4/5، برقم: 2676، وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، د.ط، 15/1–16، برقم: 126. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

- **تعريف الهوى**

أولاً: لغةً.

الهوى مقصور أي بالألف المقصورة معناهُ: الميلُ والحب، تقول: هَوِيَ يهوي هوىً[1]، وهوى النفس: إرادتها، والجمع: الأهواء، فهو في الأصل يطلق على الشيء الذي أحببتهُ وعلقت به، سواء أكان ذلك في الخير أم الشر، ثم أطلق بعد ذلك على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهوى﴾ (سورة النازعات، الآية: 40) وسمي الهوى هوى لأنهُ يهوي بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية.

ثانياً: اصطلاحاً

إن معنى الهوى في الاصطلاح هو: ميلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير داعية الشرع[2].

- **العلاقة بين البدعة والهوى**

إن الهوى أعم من البدعة، لأنه يشمل هوى شهوات، وذلك كما تقدم، وهوى شبهات، وهو الذي يؤدي بصاحبه إلى الابتداع، لأن البدعة في الأصل إنما هي ناشئة من تقديم الهوى على النصوص والأدلة الشرعية، فكل من ابتدع في الدين إنما هو متبعٌ لهواه، لا للنصوص والأدلة الشرعية، ولهذا سمي أهل البدع بأهل الأهواء؛ وذلك لتقديمهم الهوى على الكتاب والسنة.

وقد حذرنا الله سبحانه وتعالى من ذلك كله، فقال في كتابه العزيز: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة

[1]– الخليل الفراهيدي، **العين**، د. ط، 105/4.

[2]– الجرجاني، **التعريفات**، ط1، ص 257.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

الجاثية، الآية: 18)، وقال جلّ في علاه: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ (سورة الأنعام، الآية: 119)، وقال "ص": " إني أخاف على أمتي من ثلاث: من زلة عالم، ومن هوى متبع، ومن حكم جائر"[1]، وروى الإمام أحمد في مسنده عن معاوية بن أبي سفيان– رضي الله عنهما– أن رسول الله ""صلى الله عليه وسلم"" قال: " إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة – يعني: الأهواء –، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله "[2]. وقال عبد الرحمن بن مهدى: " ما كنت لأعرض أحدًا من أهل الأهواء على السيف إلا الجهمية فإنهم يقولون قولاً منكرًا"[3].

وذكر ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري في باب رد شهادة أهل الأهواء ما نقله ابن المنذر عن شريك أنه قال: " لا تجوز شهادة أهل الأهواء: الرافضة، والخوارج، والقدرية، والمرجئة"[4].

[1]– أخرجهُ البزار في **مسنده**، ط1، 314/8، حديث رقم: 3384. وهو حديث ضعيفٌ، قال الهيثمي: "فيه كثير بن عبد الله ابن عوف، وهو متروك، وقد حسن له الترمذي". ينظر: الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، د.ط، 187/1.

[2]– أخرجه أحمد في **مسنده**، مسند الشاميين، حديث معاوية، ط1، 134/28، حديث رقم: 16973. قال الحاكم: "هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث"، وقال الذهبي في تلخصيه: " هذه أسانيد تقوم بها الحجة"، ينظر: الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، ط1، 218/1.

[3]– ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط2، 587/8.

[4]– المصدر السابق، ط2، 588/8.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

وقال الشيخ أبو إسحاق: "ولا تقبل شهادة أحد من أهل الأهواء، وإن كان لا يدعو إلى بدعته"[1].

وقال الإمام الشافعي: "وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم"[2].

وقال تاج الدين الفاكهاني: "ولا يسلم على أهل الأهواء؛ كالقدريّة، والمعتزلة، والروافض، والخوارج، والحشويّة"[3].

وقال أبو داود: " ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج"[4].

وقال المناوي: " أصحاب البدع هم أهل الأهواء"[5].

وقال ابن القاسم: "أما أهل الأهواء الذين على الإسلام العارفون بالله مثل القدرية والإباضية وما أشبهها ممن هو على خلاف ما عليه جماعة المسلمين من البدع والتحريف لتأويل كتاب الله فإنهم يستتابون، أظهروا ذلك أم أسروا، فإن تابوا وإلا قتلوا"[6].

- **المطلب الثاني: حكم رواية المبتدع.**
- **حكم رواية المبتدع عند المحدثين.**

لقد حرص المسلمون أشد الحرص على التحري والتثبت في أحوال الرواة، لما لذلك من أهمية في حفظ هذا الدين الحنيف، فمعلوم أن الله قد جعل الإسناد من

[1]– أبو الوليد الباجي، **المنتقى شرح الموطأ**، ط1، 193/5.

[2]– الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، د.ط، ص 120.

[3]– الفاكهاني، **رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام**، ط1، 517/5.

[4]– أبو داود، **سؤلات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ط1، ص 35.

[5]– المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ط1، 528/1.

[6]– ابن بطال، **شرح صحيح البخاري**، ط2، 587/8.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

خصائص هذه الأمة، وقد بين لنا العلماء بأن هذا العلم دين، فوجب علينا أن ننظر عمن نأخذه، وقد كان المسلمون في بادئ الأمر لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتن، وخرج أهل الأهواء والبدع، صاروا يتحرون عمن يأخذون، فينظرون إلى أهل السنة فيأخذون حديثهم، وينظرون إلى أهل البدع فيتركون حديثهم، لكن مع ذلك فإنا نرى كتب العلماء طافحة بالرواية عن أهل البدع، فهم بذلك ينتقون أحاديثهم، ولا يروونها كلها، قال الإمام مسلم– رحمه الله–: " الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"[1].

ثم إن المبتدع قسمان: قسم يكفر ببدعته، وقسم لا يكفر بها، وإنما هو فاسق بها فقط.

القسم الأول: الذي تكون بدعته مكفرة:

ففي بعضها ما لاشك في التكفير به، وهو كمن أنكر أمرا معلوماً من الدين بالضرورة، أو نفى علم الله بالجزئيات، أو المشبهين تشبيها صريحاً، أو زعم ألوهية الإمام علي ﷺ أو غيره، وفي بعضها ما قد اختلف فيه، فهذا قد نقل الآمدي عن أكثر أصحابه كالقاضي أبي بكر والغزالي برد روايته[2]، ونقله كذلك فخر الدين الرازي عن أبي بكر الباقلاني، لأن من شروط قبول الرواية: أن يكون الراوي مسلماً.

وذهب بعض الأصوليين إلى أن رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته إذا كان يعتقد حرمة الكذب؛ فإن روايته تقبل، وهذا قول أبي الحسين البصري، وفخر الدين الرازي،

[1]– مسلم، **صحيح مسلم**، د. ط، 8/1.

[2]– الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، د. ط، 73/2.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

فقد قال– رحمه الله: "الحق أنه إن كان مذهبه جواز الكذب لم تقبل روايته وإلا قبلناها"[1].

"فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله"[2].

القسم الثاني: من بدعته غير مكفرة:

اختلف العلماء في رواية الراوي التي بدعته غير مكفرة، فمنهم من ردها إجمالا، ومنهم من ردها إذا كان يستحل الكذب، ومنهم من فرق بين الداعية لها، وغير الداعية، فرد رواية الداعي، وقبل رواية غير الداعي، وبيان هذه الأقوال **كالتالي**:

القول الأول: رد روايته مطلقاً: قالوا لأنه فاسق ببدعته، فكما قد استوى في الكفر المتأول وغير المتأول، فإنه كذلك في الفسق، فيستوي فيه المتأول وغير المتأول.

وممن قال بهذا القول ابن سيرين، وابن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، وروي أيضا عن الإمام مالك[3].

وعللوا ردها بأربع علل، وهي:

الأولى: أن هناك خلافا مشهورا بين أهل العلم بكفر هؤلاء أم فسقهم.

الثانية: أن في ترك الرواية عنهم هجراناً وإهانة لهم على بدعتهم تلك.

الثالثة: وهو أن صاحب البدعة لا يؤمَنُ الكذبُ من جانبه، خاصةً وإن كانت روايته مما تقوي بدعته.

---

[1]– الرازي، **المحصول**، ط3، 396/4.

[2]– المصدر السابق، ط1، ص 233.

[3]– سيأتي التفصيل في مذهب الإمام مالك في المطلب التالي.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

الرابعة: أن في قبول روايته ترويجاً لأمره وتنويهاً لذكره[1].

القول الثاني: تقبل رواية المبتدع الذي لا يستحل الكذب، أما إن كان مستحلا له فترد روايته وتطرح، سواء أكان داعيةً لبدعته أم لا، لأنهم كانوا إذا هووا أمراً صيروهُ حديثاً، وذلك كما حكى ابن لَهيعة عن بعض الخوارج ممن تاب، فمن كان لا يستحل الكذب قبلت روايته، لأن اعتقاده حرمة الكذب يزجره عن الإقدام عليه، فيحصل بذلك ظن صدقه، ولذلك قال أبو داود: " ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج"[2].

وقال الخطيب البغدادي: "إن من الدلائل التي تجوز لنا الاحتجاج بأخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق المتأولين هو ما اشتهر من قبول الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين لأخبارهم وشهاداتهم؛ وذلك لما رأوا منهم شدة تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وصون أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، وروايتهم الأحاديث المخالفة لآرائهم، المحتجُ بها عليهم، كاحتجاجهم برواية عمران بن حطان، وعمرو بن دينار، وعكرمة، وغيرهم، فقد دونوا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب"[3].

---

[1]– ينظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ط1، 357/4، وابن حجر: **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، ط1، ص233.

[2]– ينظر: أبو داود، **سؤالات الآجري أبا داود**، د. ط، 117/2.

[3]– ينظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، د. ط، ص 125.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

القول الثالث: تقبل روايته إذا كان غير داعية لبدعته، وترد إذا كان داعية لها، وهذا هو مذهب الجمهور، ونقل ابن حبان الإجماع على أن الداعية لبدعته لا يحتج به عند العلماء كلهم، ولا خلاف بينهم في ذلك[1].

وكذلك نقل الاتفاق بين أهل الحديث على أن الراوي المبتدع إذا كان صدوقاً متقناً و لم يكن داعية لبدعته؛ فإن الاحتجاج برواياته جائزة بين أهل الحديث قاطبة[2].

والصحيح أنه لا إجماع، لما ذكرنا من أقوال أهل العلم فيما تقدم، لكن هو الراجح وهو قول الأكثرين، وهذا القول قد رآه ابن الصلاح أعدل الأقوال وأقربها.

وقد قال الحافظ ابن حجر بأن الاتفاق الذي نقله ابن حبان مستغرب؛ لما ذكرنا من الخلاف بين العلماء[3].

وقال الحافظ السخاوي: أن هذا الاتفاق ليس معلوماً ولا صريحاً بين الشافعية خاصة، فكيف بكونه بين العلماء عامة[4].

قلت: إن جميع ممن ذكرنا من العلماء اشترطوا كون الداعية غير داعٍ لبدعته، لأنه إذا كان كذلك فإنهم يطرحون روايته ولا يقبلونها، وسبب هذا خوفهم من أن تحمله دعوته لبدعته إلى وضع أحاديث ترغب في بدعته بين الناس وتزينها حتى يتبعوهم[5].

القول الرابع: تقبل رواية المبتدع إذا كان غير داعية لبدعته غير مستحل للكذب، ولا يروي ما يقوي بدعته، وهذا القول هو قول الحافظ ابن حجر– رحمه الله– فقد قال

---

[1]– ابن حبان، **المجروحين**، ط1، 64/3.

[2]– ابن حبان، **الثقات**، ط1، 140/6.

[3]– ينظر: ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص 128.

[4]– السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ط2، 227/2.

[5]– الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، د. ط، ص 128.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

السخاوي: " ولكن يشترط مع هذين- أعني كونه صدوقا غير داعية- أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته ويشدها ويزينها؛ فإنا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى، أفاده شيخنا"[1].

قال ابن حجر: وبهذا القول قد صرح الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني شيخ النسائي، فقد قال في مقدمة كتابه "أحوال الرجال": "ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخذولا في بدعته مأمونا في روايته. فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته فيتهم عند ذلك"[2].

القول الخامس: تقبل رواية المبتدع إذا كان الحديث الذي يرويه لا يروى إلا من طريقه، أما إذا وجد من يروي الحديث غيره فترد روايته، وهذا قول ابن دقيق العيد، قال: "لأنه إذا كان الحديث روي من طريق غيره فإنه يجب ترك روايته إخماداً لبدعته، وإهانةً له، وأما إن كان غير موجود لنا إلا من جهته فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع"[3].

وقال الذهبي رحمه الله "ومن كان داعية متجاهراً ببدعته فليترك إهانة له، وإخماداً لبدعته، اللهم إلا أن يكون عنده أثر تفرد به، فنقدم سماعه منه"[4].

[1]– السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ط2، 228/2.
[2]– ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص 277.
[3]– ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، د. ط، ص 59.
[4]– الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ط2، ص 166.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

●حكم رواية المبتدع عند الإمام مالك.

إن الإمام مالك– رحمه الله– كان من أحرص الناس على التمسك بسنة النبي "صلى الله عليه وسلم" وهديه، وأشدهم إنكاراً على أهل البدع والضلال، فكان كارهاً لهذه البدع، مبغضاً كلَّ من أحدث في الإسلام حدثاً، حباً لله ولرسوله "صلى الله عليه وسلم"، وكان شديد التحامل عليهم، وكان يرى بأن البدعةَ لا تكون إلا مذمومةً، فلا توجد بدعة حسنة، وأخرى سيئة، فقد قال– رحمه الله– من ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنةً فقد زعم أن محمداً "صلى الله عليه وسلم"خان الرسالة؛ لأن الله سبحانه وتعالى يقول ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ۚ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة المائدة، الآية: 3)، فما لم يكن يومئذ دينا فلا يكون اليوم ديناً[1].

وكان يحذر المسلمين من أهل البدع، فقد قال: " إياكم والبدع، قيل: يا أبا عبد الله! وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله، وصفاته، وكلامه، وعلمه، وقدرته، لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وقال: لو كان الكلام علماً لتكلم فيه الصحابة والتابعون، كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطل يدل على باطلٍ"[2].

[1]– الشاطبي، **الاعتصام**، ط1، 64/1.

[2]– الطيبي، **الكاشف عن حقائق السنن**، ط1، 622/2.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

وكان لا يجالسهم، ولا يرضى بالحديث معهم، ولا بمجادلتهم، مبغضاً لهم، وذلك لسوء رأيهم وابتداعهم، فقد روي عنه أنه انصرف ذات مرة من المسجد فلحقهُ رجل يكنى بأبي الجويرة، وكان متهماً بالإرجاء، فقال: يا أبا عبد الله اسمع مني شيئاً أعلمك به وأحاجك وأخبرك برأي.

فرد عليه الإمام مالك بقوله: احذر أن أشهد عليك فقال الرجل: والله ما أريد إلا الحق، اسمع فإن كان صواباً فقل إنه، أو فتكلم، قال فإن غلبتني، قال اتبعني. قال فإن غلبتك، قال أتبعك، قال: فإن جاء رجل فكلمناه فغلبنا، قال اتبعناه، فقال له الإمام مالك: يا عبد الله بعث الله محمداً بدين واحد وأراك تنتقل، وقال عمر بن عبد العزيز من جعل دينه عرضاً للخصومات أكثر التنقل[1].

وقال الإمام الشافعي: " كان مالك إذا جاءه بعضٌ من أهل البدع والأهواء قال: أما أنا فعلى بينة من ربي، وأما أنت فشاكٌّ، فاذهب إلى من مثلك فخاصمهُ[2]، ثم قرأ قوله تعالى ﴿قُلْ هذه سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (سورة يوسف، الآية: 108).

وكان يرى بعدم جواز قبول شهادتهم، ولا بالرواية عنهم، وقد روي عنه عدة روايات في ذلك، منها ما رواه ابن عبد البر بسنده إلى معن بن عيسى ومحمد بن صدقة أنهما قالا: " كان مالك بن أنس يقول: لايؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سواهم، لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب

[1]– ينظر: القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، ط1، 38/2–39.

[2]– أبو نعيم الأصبهاني، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، د. ط، 324/6.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله"صلى الله عليه وسلم"، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به"[1].

ومن ذلك أيضاً قوله: " أدركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم شيئا من العلم، وإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافا، فمنهم من كان كذابا في أحاديث الناس ولا يكذب في علمه فتركته لكذبه في غير علمه، ومنهم من كان جاهلا بما عنده فلم يكن عندي أهلا للأخذ عنه، ومنهم من كان يرمى برأي سوء"[2].

وقال في شأن القدرية خاصةً: " لا يصلى خلفهم ولا يحمل عنهم الحديث"[3].

فكل هذه الأقوال المنقولة عنهُ– رحمه الله– احتج بها أكثر أهل العلم والعلماء على عدم جواز رواية الحديث ولا حمله عن أهل الأهواء والبدع عند الإمام مالك.

فقد نقل الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية أن طائفة من أهل العلم منعت الرواية عن أهل البدع والأهواء، ومن هؤلاء العلماء الإمام مالك – رحمه الله–[4]، والحاكم في كتابه "المدخل إلى الإكليل[5]"، ونسبهُ إليه الإمام القرافي[6]، وابن الحاجب[7]، ونقل عنهُ في المدونة أنه قال: "لا ينكح أهل البدع ولا ينكح إليهم ولا يسلم عليهم ولا

[1]– ابن عبد البر، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، د. ط، ص 16، والباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح**، ط1، ()1، وابن عساكر، **تاريخ دمشق**، د. ط، 82/13.

[2]– ابن عبد البر، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، د. ط، ص 15.

[3]– مالك بن أنس، **المدونة**، ط1، 177/1.

[4]– ينظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، د. ط، ص 120.

[5]– ينظر: الحاكم، **المدخل إلى الإكليل**، د. ط، ص 49.

[6]– ينظر: القرافي، **شرح تنقيح الفصول**، ط1، ص 360.

[7]– ينظر: ابن الحاجب، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، ط1، 690/1.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

يصلى خلفهم ولا تشهد جنائزهم"[1]، وقال القاضي عياض أن هذا هو المعروف من مذهبه[2].

وذهب بعض العلماء إلى أن مذهب الإمام مالك في أهل الأهواء هو أنه يجوز الرواية عنهم إذا كان المبتدع لا يدعو إلى بدعته ويروجها، وممن ذهب إلى ذلك القاضي عبد الوهاب المالكي، فقد فهم من قول الإمام مالك "لا تأخذ الحديث من صاحب هوى يدعو إلى هواه" التفصيل، فخصص قوله، وقال إن معنى قوله هذا أنك إذا وجدت راوٍ وهو صاحب بدعةٍ ويدعو لبدعته تلك فلا ترو عنهُ الحديث، أما إذا كان مبتدعاً، ولكنه لا يدعو إلى بدعته فخذ عنهُ الحديث، واروه[3].

●المطلب الثالث: بعض الرواة المتهمون بالبدعة من شيوخ الإمام مالك، ومروياتهم.

صفوان بن سليم – داود بن الحصين – ثوري بن زيد الديلي – نور بن يزيد – عدي بن ثابت – عبدالله بن محمد بن علي بن ابي طالب– بوبكر بن نافع– عبدالكريم بن ابي المخارق– شريك بن عبدالله بن ابي نمر– صدقة بن يسار–الصلت بن يزييد... **ونخص بالذكر منهم الاتي:**

●صفوان بن سليم:

صفوان بن سليم القرشي، الزهري، الفقيه، أبو عبد الله، وقيل أبو الحارث المدني، مولى حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، روى عن أنس بن مالك، وثعلبة بن أبي

[1]– مالك بن أنس، **المدونة**، ط1، 177/1.

[2]– ينظر: القاضي عياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، ط1، 125/1.

[3]– ينظر: السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ط2، 227/2، والزركشي، **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، ط1، 989/2.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

مالك القرظي، وجابر بن عبد الله، ومولاه حميد بن عبد الرحمن، وغيرهم، وعنهُ زيد بن أسلم، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وعبد الملك ابن جريج، ومالك بن أنس، وغيرهم، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومئة[1].

أقوال الأئمة فيه:

1- التعديل:

قال مالك: "كان صفوان يصلي في الشتاء في السطح، وفي الصيف في بطن البيت يتيقظ بالحر وبالبرد حتى يصبح"[2].

وقال علي ابن المديني عن سفيان بن عيينة: "حدثني صفوان بن سليم، وكان ثقة"[3].

وقال أبو غسان النهدي: سمعت ابن عيينة يقول: "حلف صفوان أن لا يضع جنبه بالأرض حتى يلقى الله، فمكث على ذلك أكثر من ثلاثين سنة"[4].

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: "ثقة من خيار عباد الله الصالحين"[5]

وقال المزي: قال أبو بكر الأثرم، عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل: " صفوان بن سليم من الثقات، فقال من حضرنا: إن أبا عبد الله قال: من الثقات، ممن يستسقى بحديثه، و لم أحفظ أنا هذا"[1].

---

[1]– ينظر: ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، 417/5، و المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 184/13–186، 190.

[2]– ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، 425/4.

[3]– المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 186/13.

[4]– ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، د. ط، 128/24.

[5]– ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ط2، 494/2.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

وقال أبو عبد الله الأر دبيلي: "سمعت أبا بكر بن أبي الخصيب يقول: ذكر صفوان بن سليم عند أحمد بن حنبل فقال: هذا رجل يستسقى بحديثه، ويترل القطر من السماء بذكره"[2].

وقال العجلي: "مدني ثقة رجل صالح"[3].

وقال ابن حجر: قال يعقوب بن شيبة: "ثقة ثبت مشهور العبادة"[4].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن صفوان فقال: "ثقة"[5].

وقال المزي: قال النسائي: "ثقة"[6].

وقال المغلطاي: قال المنتجيلي: "كان ثقة عابدا خاشعا"[7].

وذكره ابن حبان في كتابه الثقات فقال: "كان من عباد أهل المدينة وزهادهم"[8]

وقال أبو عمر بن عبد البر: "من عباد أهل المدينة وأتقاهم لله عز وجل ناسكا كثير الصدقة بما وجد من قليل وكثير كثير العمل خائفا لله"[9].

وقال الذهبي: "ثقة حجة"[10].

---

[1]– المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 186/13.

[2]– المصدر السابق، ط1، 186/13.

[3]– العجلي، **تاريخ الثقات**، ط1، ص 228.

[4]– ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، 425/4.

[5]– ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، 424/4.

[6]– المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 187/13.

[7]– مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 381/6.

[8]– ابن حبان، **الثقات**، ط1، 469/6.

[9]– ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، د .ط، 209/16.

[10]– الذهبي، **الكاشف**، ط1، 503/1.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

2- التجريح:

قال المزي: قال المفضل بن غسان الغلابي: "كان يقول بالقدر"[1].

وقال ابن حجر: "ثقة. مفت عابد، رمي بالقدر"[2].

الخلاصـــة:

قلتُ: إن جميع من تكلم فيه من العلماء قد وثقه؛ و لم ينقل عن أحد منهم اتهامه إياه بالبدعة إلا المفضل بن غسان، فإنه قد نقل بأنه قد اتهم ببدعة القدر، لكن المفضل هذا – مع سعة علمه وكثرة اطلاعه، وتوثيق الخطيب البغدادي له- لم يذكر عمن نقل هذا القول، و لم يسنده لأحدٍ بعينه، ولا سبب اتهامه بهذأ البدعة، وهذا جرحٌ مبهمٌ لا يقبل في حق من عدل، فقد تقدم لنا بأن جلّ العلماء ممن وثقه لم يذكر عن أحد منهم اتهامه بهذه البدعة، سواءٌ ممن عاصره، أو ممن بعده، فلو كان صفوان مبتدعاً لتكلم فيه العلماء، ولأنتشر بينهم بأنه كان مبتدعاً، فهذا الإمام مالك حينما تكلم عنهُ لم ينقل عنهُ اتهامه إياهُ بالابتداع، بل مدحهُ بكثرة العبادة، والطاعة، ومثلهُ الإمام أحمد؛ فقد تقدم بأنه قال عنهُ يستسقى المطر بذكرهِ، فكيف يقول هذا في حق من كان مبتدعاً؟، فلا يتصور بأن عالماً مثل الإمام أحمد – رحمه الله- يمدح مبتدعاً ضالّاً، ثم حسبنا ما نقله الحافظ ابن حجر في كتابه لسان الميزان عندما ترجم لعبد الله بن أبي لبيد، فقد نقل عن الدراوردي أنه قال: لم يصلّ صفوان بن سليم على عبد الله بن لبيد لأجل القدر[3]، فكيف يكون قدرياً ولا يرضى بأن يصلي على من كان مثله في العقيدة والفكر، فهذا تضادٌّ، ولا يجتمع ضدان في آنٍ واحد، فإنه – رحمه الله- لو كان قدريّاً لصلى عليه، فيتحصل من

[1]- المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 186/13.

[2]- ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص 276.

[3]- ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، 475/2.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

هذا أن صفوان بن سليم ثقة ثبت، وأن اتهامه بالبدعة لم تثبت عليه، وإنما هي مجرد تهمة، ليس لها أصل، ولا وجود لدليلٍ يعضدها ويقوي ما نقله المفضل بن غسان والله أعلم.

مروياته:

روى عنه الإمام مالك تسعة أحاديث، منها حديثين مرفوعين، وواحد موقوف على عمر بن الخطاب، وستة أحاديث مرسلة، وهي أحاديث مشهورة، منها في الأحكام، ومنها في فضائل الأعمال، بداية من كتاب وقوت الصلاة حتى كتاب الجامع[1].

●داود بن الحصين:

داود بن الحصين القرشي الأموي، أبو سليمان المدني، مولى عمرو بن عثمان بن عفان، روى عن أبيه، ورافع بن أبي رافع مولى النبي "صلى الله عليه وسلم" وعبد الرحمن بن هرمز، وعكرمة مولى ابن عباس، ونافع مولى عبد الله ابن عمر، وغيرهم، وروى عنهُ عبد العزيز بن أبي ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وغيرهم، توفي بالمدينة سنة خمس وثلاثين ومائة[2].

---

[1]– **موطأ الإمام مالك رواية يحي بن يحي الليثي**، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، 22/1، رقم (12)، وباب ترك الوضوء مما مست النار، 26/1، رقم (21)، كتاب الجمعة، باب العمل في غسل يوم الجمعة، 102/1، رقم (4)، وباب القراءة في صلاة الجمعة، 111/1، رقم (20)، كتاب الشعر، باب السنة في الشعر، 948/2، رقم (5)، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان، 963/2، رقم (1)، كتاب الكلام، باب ما جاء في الصدق والكذب، 989/2–990، رقم (15)، و(19)، **موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري**، كتاب وقوت الصلاة، باب الطهور للوضوء، 24/1، رقم (53)، كتاب الجمعة، باب ما جاء في غسل يوم الجمعة، 166/1، رقم (430)، وباب جامع ما جاء في الجمعة، 180/1، رقم (468).

[2]– ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، 414/5، والمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 380/8، 379.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

أقوال الأئمة فيه:

1- التعديل:

قال المغلطاي: قال محمد بن إسحاق: "كان ثقة"[1].

وقال ابن سعد: "ثقة"[2].

وقال ابن أبي حاتم: قال يحيى بن معين: "داود بن حصين ثقة، وإنما كره مالك له؛ لأنه كان يحدث عن عكرمة، وكان يكره مالك عكرمة"[3].

وذكره ابن شاهين في كتابه "الثقات"، وقال: "قال أحمد بن صالح المصري: هو من أهل الثقة والصدق، ولا شك فيه"[4].

وقال العجلي: "مدني ثقة"[5].

وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن داود بن الحصين فقال: هو لين"[6].

وقال المزي: قال النسائي: "ليس به بأس"[7].

وقال برهان الدين الحلبي: "محدث مشهور تفرد بأشياء ذكر الذهبي في ميزانه كلام من تكلم فيه وقد صحح عليه فالعمل على توثيقه إذا كما شرطه هو في حاشية

[1]– مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 246/4.

[2]– ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، 414/5.

[3]– ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، 409/3.

[4]– ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ط1، ص 81.

[5]– العجلي، **الثقات**، ط1، 340/1.

[6]– ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، 409/3.

[7]– المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 381/8.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

الميزان[1]، وكيف لا يكون ثقة وقد روى له الأئمة الستة فضلا عن الشيخين، ومن روى له الشيخان فقد جاز القنطرة كما قاله علي ابن الفضل المقدسي"[2].

2- التجريح:

قال المغلطاي: سئل مالك بن أنس فقيل له: " كيف رويت عن داود وثور وآخرين كانوا يرمون بالقدر؟ فقال: إنهم كانوا لئن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة"[3].

وقال ابن أبي حاتم: قال سفيان بن عيينة: " كنا نتقي حديث داود بن حصين، وقد روى مالك عن داود بن الحصين"[4].

وقال المعيطي (خلف بن تميم الدارمي) لخلف المخزومي، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وهم قعود: "كان مالك بن أنس يتكلم في سعد بن إبراهيم سيد من سادات قريش، ويروي عن داود بن حصين، وثور الديلي خارجيين خبيثين قال: فما تكلم أحد منهم بشيء"[5]. وقال ابن أبي حاتم: سئل عبد الرحمن بن الحكم، عن داود بن حصين فقال: " كانوا يضعفونه"[6].

---

[1]- الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ط1، 5/2.

[2]- برهان الدين الحلبي، **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، ط1، 112/1.

[3]- مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 245/4.

[4]- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، 409/3.

[5]- مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 245/4.

[6]- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، 409/3.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

وروى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: " سئل علي بن المديني عن داود بن حصين فقال: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث، ومالك روى عن داود بن حصين، عن غير عكرمة"[1].

وقال الجوزجاني: "لا يحمد الناس حديثه، قد روى عنه مالك على انتقاده"[2].

وذكر البرقي في كتابه في" باب من تكلم فيه من الثقات لمذهبه ممن كان يرمى منهم بالقدر "داود بن حصين، وثور بن زيد، وصالح بن كيسان. يقال: إنهم جلسوا إلى غيلان القدري ليلة، فأنكر عليهم أهل المدينة، و لم يكونوا يدعون إلى ذلك"[3]. وقال ابن عدي: "قال عباس بن محمد الدوري: " كان عندي أن داود ضعيف حتى قال يحيى: ثقة"[4].

وقال المزي: قال أبو داود: "أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة"[5].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: "ليس بالقوي؛ ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه"[6].

وقال المغلطاي: قال الساجي: "منكر الحديث يتهم برأي الخوارج، ثنا يحيى بن أبي خالد محمد ابن الحارث، عن مصعب الزبيري، قال: داود بن حصين مات عكرمة عنده،

[1]– المصدر السابق، ط1، 409/3.

[2]– الجوزجاني، **أحوال الرجال**، د. ط، ص 239.

[3]– مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 244/4، 245.

[4]– ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، 560/3.

[5]– المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 381/8.

[6]– ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، 409/3.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

وكان مؤدب ولد داود ابن علي لما قدم المدينة، وكان يتهم برأي الخوارج، وكان فصيحا عاقلا"[1].

وذكره ابن حبان في كتابه "الثقات" وقال: "كان يذهب مذهب الشراة، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم؛ لأنه لم يكن داعية إلى مذهبه، والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال، فأما من انتحل بدعة فلم يدع إليها وكان متقنا، كان جائز الشهادة محتجا بروايته، فإن وجب ترك حديثه وجب ترك حديث عكرمة، لأنه كان يذهب مذهب الشراة مثله"[2].

وقال ابن عدي: "صالح الحديث إذا روى عنه ثقة"[3].

وذكره ابن خلفون في كتابه "الثقات" وقال: "كان فصيحا عالما بالعربية، وتكلم في مذهبه ونسب إلى القدر، ورأي الخوارج"[4].

وقال الذهبي في المغني: "وثقه غير واحد، ورمي بالقدر"[5].

وقال ابن حجر: "ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج"[6].

الخلاصـــة:

قلتُ: إن علماء الجرح والتعديل ممن تكلموا فيه لم يتفقوا على توثيقه، أو تضعيفه؛ بل قد اختلفوا في ذلك، فبعضهم قد وثقه، وبعضهم الآخر– وهم جلهم– قد ضعفهُ، ثم

[1]– مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 245/4.

[2]– ابن حبان، **الثقات**، ط1، 284/6.

[3]– ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، 561/3.

[4]– ابن خلفون، **أسماء شيوخ مالك بن أنس**، ط1، ص 153.

[5]– الذهبي، **المغني في الضعفاء**، د.ط، 217/1.

[6]– ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص 198.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

إن الذين ضعفوه اختلفوا في سبب تضعيفه، فغالب الذين ضعفوه إنما ضعفوه من جهة ضبطه وإتقانه، لا من حيث عدالته، بخلاف الإمام مالك وغيره الذين ضعفوه من حيث عدالته، فقد تقدم بأن الإمام مالكاً– رحمه الله– حينما سئل عنهُ قال ما حاصله ما يفيد توثيقه من حيث ضبطه وإتقانه، لكنه من حيث عدالته فإنه يثبت عليه البدعة، فقوله لا يدل على نفي البدعة مطلقاً عليه، فلو لم يكن مبتدعاً عنده لصرّح بذلك – رحمه الله– فيؤخذ مما سبق بأن الإمام مالكاً كان يراه مبتدعاً، لكنه لا يكذب في حديثه، ولا يدعو لبدعته، و لم يُنقل عن أحدٍ من العلماء الذين اتهموه بالابتداع بأنه كان داعية لبدعته، وأما من حيث الابتداع فإنه مبتدع، وسكوت خلف المخزومي، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة عندما ذكر خلف بن تميم بأن داود كان خارجياً دليلٌ على ثبوت البدعة عليه عندهم، وعند الإمام مالك– رحمه الله– ولعلّ سبب اتهامه بهذه البدعة هو ما ذكره البرقي في كتابه، وهو جلوسه إلى غيلان القدري، فهذا من أشهر رؤساء القدرية، فأقول بأن داود هذا كان مبتدعاً قدرياً لكنهُ لم يكن داعيةً لبدعته، وقول ابن حبان المتقدم يدل على ذلك. والله أعلم.

مروياتـــه:

روى عنه الإمام مالك خمسة عشر حديثًا، أربعةٌ منها مرفوعة، وتسعةُ أحاديث موقوفة على عمر بن الخطاب وابن عباس وزيد بن ثابت، وحديثان مقطوعان، على ابن هرمز، وابن المسيب، في أبواب متعددة، واحتج به في الأحكام.[1]

[1]– **موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي**، كتاب وقوت الصلاة، باب ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل، 11/1، رقم (20)، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً، 94/1، رقم (59)، كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام الليل، 115/1، رقم (6)، كتاب

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

- **ثور بن زيد الديلي**:

ثور بن زيد الديلي المدني، مولى بني الديل ابن بكر، سمع من عكرمة، وأبي الغيث، وأبي الزناد عبد الله ابن ذكوان، وغيرهم، وروى عنهُ مالك بن أنس، وعبد العزيز الدراوردي، وغيرهم، توفي سنة خمس وثلاثين ومائة[1].

أقوال الأئمة فيه:

1- التعديل:

قال الدوري: "قلت ليحيى ما تقول في ثور بن زيد قال ثقة يروى عنه مالك ويرضاه"[2].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي يقول: ثور بن زيد الديلي مديني، روى عنه مالك، صالح الحديث"[3].

وذكره ابن شاهين في "جملة الثقات" وقال: "قال أحمد بن صالح وذكر ثور بن زيد الديلي فَقَالَ لَهُ شَأْن، روى عنه مالك، وسليمان بن بلال، وأهل المدينة"[4].

وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن ثور بن زيد الديلي، فقال: مديني ثقة"[5].

صلاة الجماعة، باب الصلاة الوسطى، 139/1، رقم (27)، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، 143/1، رقم (1)،

[1]– ابن حبان، **الثقات**، ط1، 129/6، 128، والمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 416/4.

[2]– ابن معين، **تاريخ ابن معين**، ط1، 200/3.

[3]– ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ط2، 538/2.

[4]– ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ط1، ص 53.

[5]– ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، 468/2.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

وقال المزي: قال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"[1].

وقال ابن حجر: سأل الآجري أبا داود عنه فقال: "هو نحو شريك"[2].

وقال المزي: قال النسائي: "ثقة"[3].

وذكره كل من ابن حبان وابن شاهين في كتابيهما "الثقات"[4].

وقال الذهبي وابن حجر: "ثقة"[5].

2- التجريح:

قال الذهبي: "اتهمه محمد بن البرقي بالقدر، ولعله شبه عليه بثور بن يزيد"[6]. لكن قال ابن حجر: "والبرقي لم يتهمه بل حكى في "الطبقات" أن مالكا سئل: كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد، وذكر غيرهما، وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة"[7].

وقال ابن حجر: قال ابن خلفون في كتابه "الثقات": "روى الحسن الحلواني عن علي بن المديني قال: كان يحيى بن سعيد يأبى إلا أن يوثق ثور بن زيد، وقال: إنما كان رأيه وأما في الحديث فإنه ثقة"[8].

---

[1]- المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 417/4.

[2]- ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، 32/2.

[3]- المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط1، 417/4.

[4]- ابن حبان، **الثقات**، ط1، 128/6، و ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ط1، 53.

[5]- الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ط1، 285/1، و ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص 135.

[6]- الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، 373/1.

[7]- ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص 276.

[8]- المصدر السابق، ط1، ص 276.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

ونقل المغلطاي عن المعيطي أنه قال لخلف المخرمي ويحيى بن معين وأبي خيثمة وهم قعود: "كان مالك بن أنس يتكلم في سعد بن إبراهيم سيد من سادات قريش، ويروي عن داود بن الحصين وثور بن زيد الديلي خارجيين خشبيين، فما تكلم أحد منهم بشيء"[1].

وقال ابن عبد البر: "هو صدوق لم يتهمه أحد بالكذب وكان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدر، و لم يكن يدعو إلى شيء من ذلك"[2].

الخلاصـــة.

قلتُ: إن قول الإمام مالكاً – رحمه الله– في ثورٍ مثل قوله في داود بن الحصين، فهو يراه أيضاً مبتدعاً، وهذا مأخوذٌ من قوله المتقدم ذكره، ولا حاجة لإعادته مرةً أخرى، ومما يمكن أن يعتمد عليه في إثبات البدعة عليه ما قاله يحيى بن سعيد الأنصاري، حيث أنه وثقه من حيث الضبط، وأما من حيث عدالته فإنه يراه مبتدعاً هو الآخر، وهذا معنى قوله (إنما كان رأيه– أي اعتقاده– وأما في الحديث– أي من حيث ضبطه– فإنه ثقةٌ)، ولكني لم أجد ما يدلّ على أنه كان يدعو لبدعته ويقويها، فلم يُنقل عن أحدٍ من العلماء بأنه قد ذكر عنه بأنه كان داعيةً لبدعته، فأقول بأن ثورا هذا من حيث عدالته فإنه مبتدعٌ، لكنه ليس بداعية لبدعته، وأما من حيث ضبطه فإنه ثبتٌ. والله أعلم.

مروياتـــه:

روى عنه الإمام مالك– رحمه الله– ثلاثة عشر حديثاً، منها حديثان مرفوعان، وسبعة أحاديث موقوفة على عمر وابن عباس وعمرو بن العاص– رضي الله عنهم

[1]– مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 114/3.

[2]– ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، د. ط، 1/2.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

أجمعين- وواحد منقطع، وواحدٌ مقطوع، وحديثان معضلان، واحتج ببعضها في الأحكام، وباقيها في فضائل الأعمال، في أبواب متعددة [1].

- **عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب**:

هو عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، أبو هاشم الهاشمي، القرشي، المدني، روى عن أبيه محمد ابن الحنفية، وعن صهر له من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ، وعنهُ الزهري، وعمرو بن دينار، وسالم بن أبي الجعد، توفي سنة ثمان وتسعين[2].

أقوال الأئمة فيه:

1- التعديل:

قال ابن حجر: قال النسائي: "ثقة" [3].

وذكره ابن حبان في الثقات[4].

---

[1]– **موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي**، كتاب الزكاة، باب ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة، 255/1، رقم (26)، كتاب الصيام، باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان، 287/1، رقم (3)، كتاب الحج، باب العمل في الهدي إذا عطب أو ضل، 381/1، رقم (149)، وباب هدي من أصاب أهله قبل أن يفيض، 384/1، رقم (156)، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الغلول، 459/2، رقم (25)، كتاب الذبائح، بابا ما يجوز من الذكاة في حال الضرورة، 489/2، رقم (5)، كتاب الطلاق، باب جامع الطلاق، 588/2، رقم (81)، كتاب الرضاع، باب رضاعة الصغير، 602/2، رقم (4)، كتاب الأقضية، باب القضاء في قسم الأموال، 746/2، رقم (35)، كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر، 842/2، رقم (2)، **موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري**، كتاب الزكاة، باب ما يعد به من السخل في الصدقة، 272/1، رقم (694)

[2]– ينظر: ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، 252/5، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، 16/6.

[3]– ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، 16/6.

[4]– ابن حبان، **الثقات**، ط1، 2/7.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

وقال المغلطاي: "قال ابن عبد البر في كتاب " الاستغناء ": كان أبو هاشم عالما بكثير من المذاهب والمقالات وعالما بالحدثان وفنون من العلم ويقال: إنه أول من تكلم في الإرجاء"[1].

وقال ابن حجر: "ثقة، قرنه الزهري بأخيه الحسن"[2].

وقال الزهري: "كان الحسن أرضاهما وفي رواية وكان الحسن أوثقهما وكان عبد الله يتبع وفي رواية يجمع أحاديث السبائية"[3].

وقال أبو أسامة: "أحدهما مرجئ والآخر شيعي"[4].

وقال ابن سعد: "كان صاحب علم ورواية وكان ثقة قليل الحديث وكانت الشيعة يلقونه وينتحلونه وكان بالشام مع بني هاشم فحضرته الوفاة فأوصى إلى محمد بن علي وقال أنت صاحب هذا الأمر وهو في ولدك"[5].

وقال العجلي: "ثقة، وكان شيعياً"[6].

ولما ذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات" قال: "تكلم في مذهبه"[7].

الخلاصـــة:

[1]– المغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 183/8.

[2]– ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، 16/6.

[3]– المصدر السابق، ط1، 16/6.

[4]– ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، 16/6.

[5]– ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، 252/5.

[6]– العجلي، **الثقات**، ط1، 57/2.

[7]– المغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ط1، 183/8.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

قلت بعد سرد أقوال أهل العلم تبين للباحث بأن عبد الله بن محمد من الثقات، غير أنه كان شيعياً، إلا أن المراد بالتشيع في ذلك الزمن هو تفضيل علي على عثمان– رضي الله عنهما– وذلك كما تقدم، وأما قول الزهري بأن عبد الله كان يتبع أحاديث السبائية فإني لم أقف قولٍ يعضد هذا القول، و لم يتطرق الحافظ ابن حجر لذلك عندما ذكر قول الزهري، فيفهم من فعله هذا أنه يرد قول الإمام الزهري، إلا أنه لم يصرح بذلك. والله أعلم.

مروياتـــه:

روى عنه الإمام مالك– رحمه الله– حديثا واحداً مسنداً، وهو في الأحكام[1].

●الخاتمـــة:

وفيها: النتائج.

بعد الدراسة توصل الباحث لعدة نتائج وهي كالتالي:

1. أن هذا العلم مبني على التفصيل والتقييد، وليس على الإطلاق، أي أنه لا يقبل رد رواية المبتدع مجملاً.

2. لفظ البدعة، والهوى عند الإمام مالك – رحمه الله– بمعنى واحد؛ والمقصود بهما هم أهل الأهواء، والفرق المبتدعة.

3. بعد النظر في أقوال الإمام مالك– رحمه الله– في المبتدعة تبين للباحث أن الإمام مالكاً لا يروي عن المبتدعة الداعين لبدعتهم.

[1]– **موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي**، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، 542/2، رقم (41)، **موطأ الإمام مالك رواية أبي مصعب الزهري**، كتاب النكاح، النهي عن المتعة، 594/1، رقم (1542)، **موطأ الإمام مالك رواية سويد الحدثاني**، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، ص 266، رقم (333)، **موطأ الإمام مالك رواية الشيباني**، كتاب الطلاق، باب المتعة، ص 197، رقم (584).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

4. بلغ عدد الرواة في موطأ الإمام مالك المتهمين بالبدعة خمسة عشر راوياً، تسعة منهم من شيوخه، وباقيهم من شيوخ شيوخه، وعددهم ستة.

5. أن المبتدع المذموم والمتروك عند الإمام مالك هو المبتدع الداعي لبدعته.

- **المصادر والمراجع**

1- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، د.ط (بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ – 1979م).

2- ابن أمير حاج، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف ابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي، **التقرير والتحبير**، ط2 (د.م: دار الكتب العلمية، 1403هـ – 1983م).

3- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، د.ط (المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/1995م).

4- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط1 (بيروت: دار الفكر، 1975/1395)

5- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، ط1 (بيروت: دار البشائر، 1996م).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

6- ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، د.ط (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت).

7- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **الزهد**، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ / 1999م).

8- ابن خلفون، أ بي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد الازدي الأندلسي، **أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي الإمام**، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، د.ط (د.م: كتبة الثقافه الدينية، د.ت)

9- ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، د.ط (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).

10- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس، ط7 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ / 2001م).

11- ابن سعد، محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/1990م)

12- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000م).

13- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، د.ط (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ).

14- ابن عدي: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، ط1 (بيروت–لبنان: الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)

15- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، د.ط (د.م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/1995 م)

16- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ).

17- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، ط3 (بيروت: دار صادر، 1414 هـ).

18- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، المحقق: محمد علي قاسم العمري، ط1 (المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1403هـ/1983م).

19- أبو منصور البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ط2 (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1977).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

20- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، ط4، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1405).

21- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، د.ط، (بيروت: المكتب الإسلامي).

22- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي، **المنتقى شرح الموطإ**، ط1 (مصر: مطبعة السعادة، 1332 هـ).

23- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، **التعديل والجرح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: أحمد ليزار، د.ط (د.م: د.ن، د.ت).

24- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله، **التاريخ الكبير**، د.ط (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د.ت)

25- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، **كتاب التعريفات**، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ /1983م).

26- الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط1 (بيروت–لبنان: دار العلم للملايين، 1085)

27- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم المعروف بابن البيع، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، د.ط (الاسكندرية: دار الدعوة).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

28- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ/2002م)

29- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003)

30- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، ط1 (د.م: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، 1418 هـ / 1998 م).

31- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن الشافعي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، ومحمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد، ط2(المملكة العربية السعودية: مكتبة دار المنهاج، 1432هـ).

32- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، **الاعتصام**، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط1 (السعودية: دار ابن عفان، 1412هـ / 1992م).

33- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، **الملل والنحل**، د.ط، (د.م: مؤسسة الحلبي، د.ت).

34- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر، **تاريخ الرسل والملوك**، ط2 (بيروت: دار التراث، 1387هـ).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

35- عبد الرحمن بن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271هـ/1952م).

36- العجلي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، **تاريخ الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1 (د.م، مكتبة الدار، 1985/1405)

37- العجلي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، **تاريخ الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1 (د.م، مكتبة الدار، 1985/1405)

38- العز ابن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، د.ط (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت).

39- الفاكهاني، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين، **رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام**، تحقيق: نور الدين طالب، ط1 (سوريا: دار النوادر، 1431 هـ / 2010 م).

40- الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8 (لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426 هـ/ 2005 م).

41- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**د.ط (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت).

42- القاضي عياض، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق، ابن تاويت الطنجي، عبد القادر الصحراوي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب، ط1 (المغرب: مطبعة فضالة–المحمدية، د.ت).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

43- القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، **شرح صحيح مسلم للقاضى عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: الدكتور يحْيى إسماعِيل، ط1(مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1419هـ/1998م).

44- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، **شرح تنقيح الفصول**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1 (د.م: شركة الطباعة الفنية المتحد، 1393 هـ / 1973 م).

45- مالك بن أنس، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي أبو عبد الله، **موطأ الإمام مالك روايةأبي مصعب الزهري**، تحقيق: بشار عواد معروف–محمود خليل، د.ط (بيروت–لبنان: مؤسسة الرسالة، 1412ه).

46- مالك بن أنس، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي أبو عبد الله، **موطأ الإمام مالك رواية يحيي بن يحيي الليثي**، تحقيق بشار عواد، ط2 (الدمام: دار ابن الجوزي، 1420هـ/1999م).

47- مالك بن أنس، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، **المدونة**، ط1 (د.م: دار الكتب العلمية، 1415هـ / 1994م).

48- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقق: د. بشار عواد معروف، ط1 (بيروت–لبنان: مؤسسة الرسالة، 1400/1980).

49- مغلطاي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: أبو عبد

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:35 العدد:01 السنة:2021 الصفحة:56–96 تاريخ النشر:27–06–2021

الرحمن عادل بن محمد–أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط1 (د.م: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر 2001/1422).

50- المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ط1 (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1356).